ملائمة المناخ الإستثماري في الجزائر لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة من 2010 إلى 2019

The suitability of the investment climate in Algeria to attract foreign direct investment during the period from 2010 to 2019

د. صالحي سلمى [1] / مخبر تمويل التنمية في الإقتصاد الجزائري ، جامعة امحمد بوقرة (بومرداس)
s.salhi@univ-boumerdes.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/31 تاريخ القبول: 2022/09/07 تاريخ النشر: 2022/12/31

الملخص:

تهتم هذه الدراسة بإبراز الملامح العامة للإستثمار الأجنبي المباشر وكذلك الوقوف على المؤشرات الرئيسة لضمان جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وذلك من خلال دراسة المحيط الإستثماري في الجزائر، وقياس التباين الموجود بين مؤشرات ضمان جذب الإستثمار الأجنبي المباشر وفق مجموعة من المتغيرات المفسرة لهذا التباين. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك عدة عوامل حالت دون الوصول إلى زيادة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر لإرتباط الإقتصاد الجزائري بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية وانخفاض الدخل الإجمالي الحقيقي، وضعف مؤشرات الحكم الراشد وارتفاع مستويات الفساد وعدم سيادة القانون رغم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر سواء التشريعية أو الإقتصادية أو في البنى التحتية.

الكلمات المفتاحية: الإستثمار الأجنبي المباشر، مؤشرات قياس الإستثمار الأجنبي المباشر، الجزائر، المناخ الإستثماري.
تصنيف JEL: F21 ; F23 ; P24 ; P33 ; P43 ; P45.

Abstract:

This study is concerned with highlighting the general features of foreign direct investment, as well as identifying the main indicators to ensure the attractiveness of foreign direct investment in Algeria, through a study of the investment environment in Algeria and measuring the discrepancy between the indicators of guaranteeing foreign direct investment according to a set of variables that explain this difference. The study found that there are several factors that prevented the increase in foreign direct investment flows to Algeria due to the connection of the Algerian economy with fluctuations in oil prices in global markets, low real total income, weak governance indicators, high levels of corruption and lack of rule of law; Despite the reforms undertaken by Algeria, whether legislative, economic or infrastructure.

Keywords: *Foreign direct Investment, Indicators of Foreign direct Investment, Algeria , investment climate.*
Jel Classification Codes : *F21 ; F23 ; P24 ; P33 ; P43 ; P45.*

[1] المؤلف المرسل: سلمى صالحي، الإيميل: s.salhi@univ-boumerdes.dz

I - تمهيد

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر ذلك النوع من الإستثمار الذي يعكس حصول المستثمر على منافع من مؤسسة الإستثمار الأجنبي المقيمة في اقتصاد آخر، بالإضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة نفوذ في إدارة المؤسسة. كما أن جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي المباشر مرتبطة بمجموعة من المحددات التي بدورها تتكون من مجموعة من المؤشرات التي تساهم في تقييم الدولة المضيفة.

وفي ظل التغيرات الإقتصادية الراهنة التي يشهدها الإقتصاد العالمي، شهدت تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية تزايدا ملحوظا خاصة إلى الدول النامية ومنها الجزائر، هذا ما زاد من حدة المنافسة على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر. ما دفع بالحكومة الجزائرية إلى تبني مجموعة من الإصلاحات التشريعية والمؤسسية والإجرائية وتطوير البنى التحتية من اجل الرفع من قيمة المؤشرات الضرورية لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر، الا انها لم تنجح في أن تصبح موقعا لجذب هذه الإستثمارات وهذا ما توضحه البيانات الإستثمارية في الجزائر، وعلى ضوء ما سبق وضعنا الإشكالية التالية:

I.1- إشكالية البحث

ما مدى ملائمة المناخ الإستثماري في الجزائر لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة من 2010 إلى 2019؟

وقد انبثق عن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي المفاهيم العامة حول الإستثمار الأجنبي المباشر؟
- ما هو الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟
- ماهي الملامح العامة للاستثمار الأجنبي في الجزائر؟
- ماهي مؤشرات ضمان جاذبية الإستثمار في الجزائر؟

I.2 - فرضيات البحث

وكإجابات أولية عن الاسئلة المطروحة نقترح فرضيات الدراسة التالية:

- مازالت تدفقات ومؤشرات جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ضعيفة جدا مقارنة مع باقي الدول العربية وحتى النامية؛
- تتوفر الجزائر على مناخ إستثماري يشجع على النمو الاقتصادي ويجذب الإستثمار الأجنبي؛
- تساهم الإجراءات المتخذة من طرف السلطات الجزائرية في دعم المناخ الإستثماري في الجزائر.

I.3. - أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة واقع المناخ الإستثماري في الجزائر وابراز الدور الذي تلعبه مؤشرات جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في زيادة التدفقات الإستثمارية ومعرفة اهم الإصلاحات القانونية والتشريعية التي قامت بها السلطات الجزائرية في هذا المجال.

I.4. - أهمية البحث

تكمن أهمية هذه الدراسة في:

- ابراز دور الإستثمار الأجنبي المباشر في النهوض بالإقتصاد الوطني؛
- تحديد اهم مؤشرات جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر التي تساهم في زيادة تدفقات الإستثمار؛

- ابراز ملامح المناخ الإستثماري في الجزائر وتحديد نقاط القوة والضعف به.

I.5. - الدراسات السابقة

- مقال لـ بن يخلف طارق، ميخوتي احمد بعنوان: الإستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته في الجزائر، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الإقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، حاول الباحثان دراسة أهم المؤشرات التي تؤثر على الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وذلك من أجل ايجاد مناخ ملائم لهذا الإستثمار. وقد توصلت الدراسة الى ان كل الإصلاحات الاقتصادية والمالية عوامل هامة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما ان نصيب الجزائر من الاستثمار الأجنبي المباشر مازال ضعيفا جدا ومحدودا مقارنة بالقدرات والإمكانيات التي تملكها الجزائر.
- مقال لـ ناصر بوعزيز وأو لاد زاو ي بعنوان الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر رؤيا المستجدات، مجلة الإقتصاد الصناعي، جامعة الحاج لخضر باتنة، حاول الباحثان ابراز نجاعة الإجراءات المتخذة من طرف الجزائر في توفير مناخ جيد لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر. وقد توصلت الدراسة الى ان الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الاسهام في تراكم راس المال وتوفير مناصب الشغل، ورفع المستوى المعيشي للمواطن وتحسين القدرة الشرائية وتغيير نمط معيشته.
- مقال لفاطمة العلمي، كرومي سعيد، بعنوان الإستثمار الأجنبي في الجزائر بين عوامل الجذب وعوامل الاستراتيجية والتنمية، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، حاول الباحثان من خلال هذه الدراسة التعرف على عوامل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر بهدف تقويتها، والتعرف على عوامل طرده بهدف مواجهتها قصد التغلب عليها أو الحد من آثارها. توصلت الدراسة إلى أن هناك عدة عوامل طاردة للاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثلة أساسا في استمرار ارتباط الإقتصاد الجزائري بأسعار النفط وتعزيز قابليته لاستيراد الصدمات الخارجية. ضعف موقع الجزائر في مؤشرات الحكم الراشد ولارتفاع مستويات الفساد وضعف سيادة القانون. انخفاض كفاءة الهياكل القاعدية خاصة شبكة الطرقات والسكك الحديدية والموانئ مما انعكس سلبا في إضاعة الوقت وتحميل المستثمرين تكاليف إضافية. وتوصل الباحثان الى ان أن هناك عدة عوامل طاردة للاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثلة أساسا في استمرار ارتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار النفط وتعزيز قابليته لاستيراد الصدمات الخارجية وضعف موقع الجزائر في مؤشرات الحكم الراشد وهو ما أدى إلى غموض ظروف العمل فيها وسيادة حالة الشك لارتفاع مستويات الفساد وضعف سيادة القانون وانخفاض كفاءة الهياكل القاعدية خاصة شبكة الطرقات والسكك الحديدية والموانئ مما انعكس سلبا في إضاعة الوقت وتحميل المستثمرين تكاليف إضافية.

II - مفاهيم عامة حول الإستثمار الأجنبي المباشر

II- 1- تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر

تناولت العديد من الدراسات والتقارير تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر حيث عرفت بأنها:

- كل الإستثمارات التي تتم خارج موطنها الأصلي سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة وسواء كانت لدولة واحدة أو لعدة دول (بعداش عبد الكريم، 2009، ص 48).

- استخدام المدخرات المحلية في تكوين رؤوس أموال حقيقية جديدة في دولة اجنبية كإنشاء فروع لشركات اجنبية، والتي أصبحت تأخذ شكل الشركات المتعددة الجنسيات (حسين عمر، 1991، ص 37).
- نوع من أنواع الإستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في الإقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (ماجد احمد عاطا الله، 2010، ص 99).
- وقد عرفه صندوق النقد الدولي بانه: نوع من أنواع الإستثمارات الدولية، وهو يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الاجل بين المستثمر الأجنبي والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة، ويعتبر مباشرا إذا كانت نسبة مشاركة المستثمر الأجنبي أكبر أو تساوي 10% (قدي عبد المجيد، 2003، ص 51).
- كما عرفه برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD: بانه توظيفات أجنبية في موجودات رأسمالية ثابتة في دول معينة، كما ينطوي على علاقات طويلة الأمد تعكس منفعة المستثمر في دولة أخرى يكون له الحق في إدارة موجوداته، والرقابة العليا من الدولة الأجنبية، أو من دولة الإقامة أيا كان المستثمر فردا ام مؤسسة (معلول سفيان، 2017، ص 9).
- وقد عرفته المنظمة العالمية للتجارة OMC: بأنه نشاط يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد ما (البلد الام) أصولا إنتاجية في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد ادارتها (معلول سفيان، 2017، ص 9).

II- 2- محددات الإستثمار الأجنبي المباشر

تعتبر محددات الإستثمار الأجنبي المباشر من أهم العوامل التي تدخل في تركيبة المناخ الإستثماري فهي بذلك تتحكم في قرار المستثمر الأجنبي حول اختيار الدولة المضيفة له، إضافة إلى أن هذه المحددات تتصف بالتعدد والتباين من جهة طرحها الا ان هذا الاختلاف لا يكمن في نوع هذه المحددات وانما في درجة تأثيرها وواقعيتها (جوامع لبيبة، 2015، ص 42). ويمكن تلخيص محددات الإستثمار الأجنبي في الشكل التالي:

الشكل رقم-01-: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر

المصدر: حسان خضر، الإستثمار الأجنبي المباشر قضايا وتعاريف، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،2004، ص 7.

تعتمد محددات الإستثمار الأجنبي المباشر على ثلاث عوامل رئيسية هي: سياسات الدولة المضيفة؛ الإجراءات المسبقة لتشجيع وتسهيل الإستثمار، والمواصفات الإقتصادية وتختلف هذه المحددات من دولة إلى أخرى حسب السياسات المعتمدة فيها ورغبتها في فتح أسواقها للاستثمار الأجنبي المباشر ومدى ملائمة بنيتها الإقتصادية لقيام تلك الإستثمارات (حسان خضر، 2004، ص 6-7).

II- 3-الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر

مر تطور قانون الإستثمار في الجزائر بعدت مراحل نوجزها فيما يلي:

II- 3-1- قانون الإستثمار رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963

يعتبر القانون رقم 63 – 277 المؤرخ في جويلية 1963 أو ل قانون للاستثمار في الجزائر، وقد كان موجه لاستقطاب للاستثمار الأجنبي، من اجل إعادة بناء البلد اقتصاديا باعتبار أن الدولة حديثة العهد بالاستقلال، والمحافظة على رؤوس الأموال الأجنبية التي كانت موجودة قبل الاستقلال. وقد تضمن هذا القانون مظاهر عديدة لنظام الرقابة على الإستثمارات الأجنبية لاسيما من حيث تقليص مجالات تدخل المستثمر الأجنبي وكذا من حيث الهيئات الإدارية التي تتولى رقابتها، وقد منح هذا القانون عدة ضمانات يستفيد منها كل المستثمرين الأجانب وبعض الضمانات الخاصة بالمؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقيات (كمال عليوش قربوع، 1999، ص 7).

II- 3-2- قانون الإستثمار رقم 66-284 المؤرخ في 15 جوان 1966

جاء هذا القانون بعد تدهور الأوضاع الإقتصادية وهو قانون موجه للمستثمر الوطني والاجنبي، وقد اعطى أولوية للاستثمار من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية بهدف زيادة تدفق رؤوس الأموال ونقل التكنولوجيا وتوفير مناصب الشغل (بن حمودة محبوب، بن قانة اسماعيل، 2007، ص 61-68). ومن بين الامتيازات الممنوحة للمستثمرين هو تقديم تسهيلات للحصول على قروض من الصندوق الوطني للتنمية، والاعفاء الكلي أو الجزئي من حقوق التسجيل المتعلقة بالملكية العقارية، والاعفاء الكلي أو الجزئي من الرسم العقاري لمدة 10 سنوات. كما حدد هذا القانون الإستثمار في القطاع الصناعي والسياحي من أجل مضاعفة الطاقات الإنتاجية للبلاد (فوضيل فارس، 1998، ص 126).

II- 3-3-قانون الإستثمار رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982

صدر هذا القانون لتوضيح كيفية تشكيل وتشغيل المؤسسات الإقتصادية المختلطة، بحيث لا تتجاوز نسبة المشاركة الأجنبية 49% كأحد أقصى من راس مال المؤسسة (بن لخضر عيسى، 2019، ص 51-52). فالشركاء الأجانب وفق هذا القانون مخولون بالمشاركة في تحديد مجال وموضوع التدخل ومدة دوام الشراكة والحقوق والواجبات لكل الأطراف، وقد حدد هذا القانون دور المستثمر الأجنبي والذي يتمثل في تحويل التكنولوجيا ورؤوس الأموال وتوفير مناصب الشغل مقابل استفادة المستثمر الأجنبي من المشاركة في التسيير واتخاذ القرارات الخاصة بتحويل الاموال (شيبي عبد الرحيم، شكوري محمد، 2009).

II- 3-4- قانون النقد والقرض 1990

يعتبر القانون رقم 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض نصا تشريعيا يعكس اعترافا بأهمية المكانة التي يجب ان يكون عليها النظام البنكي ويعتبر من القوانين التشريعية الأساسية في الإصلاحات، بالإضافة إلى أنه أخذ بأهم الأفكار التي جاء بها قانون 1986 و1988 (لطرش الطاهر، 2001، ص 196)، وبذلك أو جد القانون الآليات الأساسية لتنشيط حركة البنوك وذلك بفصله بين عملتي الإصدار والإقراض والتي بموجبها ظهر بنك الجزائر كمؤسسة اصدار وتنظيم ومراقبة مستقلة وظهرت البنوك التجارية كمؤسسات اقراض. وشمل قانون النقد والقرض عدة إصلاحات في مجال التسيير المالي والقرض والإستثمار، فقد اقر حرية انتقال رؤوس الأموال من وإلى الجزائر، كما ألغي مجموع الاحكام السابقة المتعلقة بالقاعدة 51%-49%، وبهذا فتح المجال لكل اشكال مساهمات الراس المال الاجنبي (بن لخضر عيسى، 2019، ص 51-52).

II- 3-5- قانون 1993

في أو اخر سنة 1993، صدر المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر1993 المتعلق بقانون الإستثمارات تكملة لقانون 10-90 الخاص بالنقد والقرض قصد توفير بيئة قانونية وتشريعية وتنظيمية لجلب واستقطاب الإستثمار الخاص، كما نص هذا القانون على مبدأ عدم التمييز بين المستثمرين سواء المحليين أو الاجنبيين أو العموميين أو الخواص (شيبي عبد الرحيم، شكوري محمد، 2009، ص 155). وسبق صدور المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بقانون الإستثمارات تعديل كل من القانون التجاري الجزائري والقانون المدني الجزائري لدعم التعامل مع الإستثمارات الأجنبية المباشرة وهما المرسوم التشريعي 08-93المؤرخ في 25 أفريل 1993 المعدل والمتمم للأمر 75-50 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري الجزائري؛ والمرسوم التشريعي 93-09 المؤرخ في 25 أفريل 1993 المعدل والمتمم للأمر 66-154 المؤرخ في 8 جوان 1966المتضمن قانون الإجراءات المدنية (بن حمودة محبوب، بن قانة اسماعيل، 2007، ص 61).

II- 3-6- قانون الإستثمار رقم 01 – 03 مؤرخ في أو ل جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 أو ت سنة 2001

قانون الإستثمار رقم 01 – 03 مؤرخ في أو ل جمادى الثانية عام 1422 الموافق لـ 20 أو ت سنة 2001، يتعلق بتطوير الإستثمار ومدى قدرته على تشجيع الإستثمارات الوطنية والأجنبية. يندرج في سياق الإصلاحات الإقتصادية التي باشرتها الجزائر منذ سنوات، وقد حدد هذا القانون النظام العام الذي يطبق على الإستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الإقتصادية المنتجة للسلع والخدمات وكذا الإستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز أو الرخصة (الجريدة الرسمية، 2001، ص 4). وقد تضمن هذا القانون تطوير وترقية كل النشاطات المتعلقة بالإستثمار (شيبي عبد الرحيم، شكوري محمد، 2009، ص 156) وكذلك انشاء الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار تحت وصاية رئيس الحكومة.

II- 3-7- الامر رقم 08-06 المؤرخ في 15 جويلية 2006

وهو القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 01 – 03 مؤرخ في أو ل جمادى الثانية عام 1422 الموافق لـ 20 أو ت سنة 2001 حيث غير القانون القديم، ورُسِّمت الخطوط الكبرى للإصلاح في الإطار القانوني، الذي يحكم ترقية الإستثمار من أجل تطويره بما يتماشى والممارسات الدولية. وعلى أساس هذا التشريع؛ يوضع تدريجيا جهاز لتطبيقه. يُعنى هذا التشريع بالإطار المؤسساتي وجهاز الأهلية وعملية منح الامتيازات المقدمة للمستثمرين وطبيعتها. وقد عزز القانون الجديد الحق في الطعن -حماية حقوق المستثمرين-كما عدل المادة 6 من قانون 2001 حيث ألغى وصاية الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار وأصبحت تتمتع بالاستقلالية (وزارة الصناعة، 2020).

II- 3-8- المرسوم التنفيذي رقم 07-08 المؤرخ في 11 يناير 2007

حدد هذا المرسوم قائمة النشاطات والسلع والخدمات المستثناة من المزايا المحددة في الامر رقم 03-01 المؤرخ في 20 غشت 2001 المتعلق بتطوير الإستثمار (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2007، ص 9).

II- 3-9- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 25 يونيو 2008

المتعلق بمعاينة الدخول في الاستغلال للاستثمارات المصرح بها بموجب الامر 01-03 لسنة 2001 المتعلق بتطوير الإستثمار (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2008ن ص 20).

II- 3-10- المرسوم التنفيذي رقم 08-329 المؤرخ في 22 أكتوبر 2008

يتمم القائمة المعدة بموجب المرسوم رقم 07-08 المؤرخ في 11 يناير 2007، حيث يحدد قائمة الأنشطة والسلع والخدمات المستثناة من المزايا المحددة في الامر رقم 01-03 المؤرخ في أو ل جمادى الثانية عام 1422 الموافق لـ 20 أو ت سنة 2001، المتعلق بتطوير الإستثمار.

II- 3-11- الامر رقم 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009

يتضمن هذا الامر قانون المالية التكميلي لسنة 2009 حيث تم فيه تعديل بعض المواد للمراسيم والتشريعات السابقة.

II- 3-12- القانون رقم 16-09 المؤرخ في 03 أغسطس 2016 بشأن تشجيع الإستثمار

بموجب هذا القانون تم إلغاء الأمر رقم 01-03 المؤرخ في أو ل جمادى الثانية عام 1422 الموافق لـ 20 أو ت سنة 2001، المتعلق بتطوير الإستثمار حيث تم تفعيل القاعدة "51/49" مع اجبارية اللجوء إلى التمويل المحلي للاستثمارات. وقد تمت صياغة هذا القانون لتوضيح أو تعديل بعض الاحكام المنصوص عليها في التشريعات السابقة كتعديل ضمان تحويل رأس المال المستثمر والعائدات الناجمة عنه، والحفاظ على حق الشفعة للدولة وحق الاسترداد (الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، 2016).

III- الملامح العامة للاستثمار الأجنبي في الجزائر

يحقق الإستثمار الأجنبي المباشر مجموعة من المنافع إضافة إلى العديد من المزايا للدولتين المستثمر فيها والمستثمِرة، عبر خلق فرص عمل إضافية والمساهمة في نمو الإقتصاد الوطني، وتحقيق التنمية الإقتصادية والاجتماعية المحلية، وكذلك عبر نقل الخبرات والمعرفة، وتوطين التكنولوجيا وتكوين أنشطة اقتصادية جديدة. جميع هذه الفوائد تؤدي إلى توفير مصادر تمويل جديدة بالعملة الصعبة وتنمية الصادرات وتحسين وضعية الميزان التجاري، ان تصاعد مستويات تدفق الإستثمارات الأجنبية هو مؤشر على قوة ومتانة الإقتصاد وآفاق نموه.

III -1- حجم التدفقات الوافدة والصادرة من وإلى الجزائر من 2010 إلى 2019

تتمثل المكونات الرئيسية لتدفقات الإستثمار المباشر في (المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، 2020):

- رأس المال وحقوق الملكية وحصص الملكية في الفروع وكافة الأسهم في الشركات التابعة؛
- العوائد المعاد استثمارها وتشمل نصيب المستثمر المباشر، أي نسبة اشتراكه المباشر في الملكية من العائدات التي لا توزعها الشركات التابعة وتعامل هذه العوائد كأنها تدفقات جديدة؛
- رؤوس الأموال المرتبطة بمختلف معاملات الدين وائتمان الموردين بين المستثمر المباشر من جهة والمؤسسات التابعة من جهة اخرى.

يتم تسجيل تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة زمنية عادة ما تكون عاما على أساس صافي التدفقات، أي التدفقات الدائنة أو الواردة مطروحا منها التدفقات المدينة. وما يتجاوز نسبة 10% من رؤوس أموال المؤسسات المستقبلة فقط. وهذا ما يفسر ظهور بيان تدفقات الإستثمار المباشر الوارد إلى دولة ما سالبا خلال بعض السنوات، حيث تتجاوز التدفقات التي يعيدها المستثمر الأجنبي إلى دولة اقامته نظيرتها الواردة خلال تلك السنوات. والجدول التالي يبين تدفقات الإستثمار الأجنبي الصادرة والواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2010-2019:

الجدول رقم-01- : تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة والصادرة إلى الجزائر خلال الفترة 2010-2019

مليون دولار

التدفقات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الواردة	2301.2	2580.6	1499.4	1696.9	1506.7	-584.5	1636.3	1232.3	1466.1	1381.9
الصادرة	220.5	533.5	-41.3	-268.3	-18.3	103.2	46.5	8.7	879.7	82.8

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية، نشرة ضمان الإستثمار، الكويت، 2020.

نلاحظ من خلال الجدول السابق، أن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر شهدت تغيرات ملحوظة خلال الفترة من 2010 إلى 2019، حيث بلغت قيمتها سنة 2010 حوالي 2301.2 مليون دولار وارتفعت سنة 2011 إلى 2580.6 مليون دولار بزيادة قدرها 12.14%؛ وهو اعلى مستوى تصل اليه تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة. ويرجع السبب لذلك الى الإصلاحات التي شهدتها الجزائر سنة 2009 وكذلك الاتجاه الى تحرير الاقتصاد وما تبعها من تدابير وإجراءات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لهذ تنمية الاقتصاد الوطني. لتنخفض سنة 2012 إلى 1499.4 مليون دولار بانخفاض قدره 41.89%، لتتحسن قليلا سنة 2013 ليصل إلى 1696.9 مليون دولار بزيادة قدرها 13.17% لتعود للانخفاض سنة 2014 بنسبة طفيفة قدرت بـ 11.2%، ويرجع السبب الى تراجع أسعار النفط خلال هذه السنة و التي اثرت على الاستثمار في قطاع المحروقات الذي يعتبر اهم قطاع مستقطب للاستثمار الأجنبي المباشر وتواصل تأثير انخفاض أسعار النفط حتى في السنوات الموالية حيث وصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2015 إلى أدني قيمة بـ 584.5 مليون دولار لترتفع مجددا سنة 2016 لتصل إلى 1636.3 مليون دولار بزيادة قدرها 179.9%. وهذه الزيادة تتناسب مع قانون الإستثمار الجديد الذي عدل وتمم عدة قوانين سابقة وأعطى بنية استثمارية جديدة للاقتصاد الجزائري. لتعاود الانخفاض سنة 2017 بنسبة بسيطة قدرة بـ 24.68% لتعود وترتفع سنة 2018 بنسبة 18.97%، أما سنة 2019 فشهدت انخفاضا قدر بـ 5.74%. وتعتبر هذه التدفقات محدودة مقارنة بما تكسبه الجزائر من مميزات سواء طبيعية أو اقتصادية أو اليد العاملة. كما كانت للقوانين التي وضعتها الدولة تأثيرا مباشرا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال سنوات الدراسة خاصة مع القاعدة 51/49 وعلى رغم من فترة الاستقرار الذي شهدها الاقتصاد الجزائري من 2010 الى 2018 الا ان ذلك لم ينعكس على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي كانت ضعيفة مقارنة ببعض الدول العربية او النامية.

III -2- حجم الأرصدة الصادرة من وإلى الجزائر من 2010 إلى 2019

تم تسجيل تغيرات مختلفة في ارصدة الإستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر من 2010 إلى 2019 وهذه التغيرات موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم -02-: حجم الأرصدة من وإلى الجزائر خلال الفترة 2010-2019

مليون دولار

الارصدة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الواردة	19450.2	22120.8	23620.3	25317.1	26823.9	26239.3	27875.6	29108	30574.1	31956
الصادرة	1512.7	2046.2	2004.9	1736.6	1718.3	1821.6	1868	1859.4	2739	2821.8

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية، نشرة ضمان الإستثمار، الكويت، 2020.

شهدت أرصدة الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر ارتفاعا ملحوظا من 2010 إلى 2019، فقد سجلت سنة 2010 حوالي 19450.2 مليون دولار في حين سجلت خلال 2011 حوالي 22120.8 مليون دولار بارتفاع قدره 13.73%، وواصلت هذا الارتفاع سنة 2019 حيث سجلت حوالي 31956 مليون دولار بزيادة قدرها 64.29% مقارنة بسنة 2010.

III -3- تطور المشاريع الإستثمارية الواردة إلى الجزائر من 2010 إلى 2019

بالنسبة للمشاريع الإستثمارية الواردة إلى الجزائر فهي مبينة في الشكل التالي:

الشكل رقم-02-: تطور المشاريع الإستثمارية الواردة إلى الجزائر من 2010 إلى 2019

مليون دولار

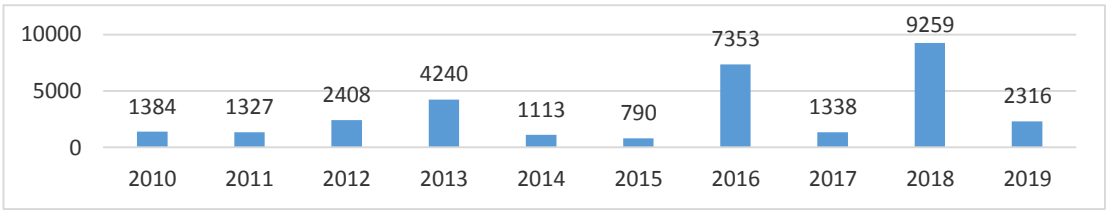

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية، نشرة ضمان الإستثمار، الكويت، 2020.

من خلال الشكل السابق، نلاحظ أن المشاريع الإستثمارية الواردة إلى الجزائر شهدت عدة تغيرات بين الارتفاع والانخفاض حيث بلغت 1384 مليون دولار سنة 2010 و بلغت سنة 2011 حوالي 1372 بانخفاض طفيف جدا لتعود للارتفاع مجددا سنة 2012 لتصل إلى 2408 وواصلت الارتفاع سنة 2013 الى 4240 مليون دولار ويرجع السبب الى تزايد المشاريع الاستثمارية من 2010 الى 2013 الى الإصلاحات المنجزة سنة 2009 وكذلك التوجه نحو التحرير الاقتصادي بالإضافة إلى سياسة الخوصصة التي طبقتها الجزائر واصدار قوانين جاذبة للاستثمار الأجنبي وتكييف الضريبة مع متطلبات المستثمر الأجنبي. كما نلاحظ انخفاض المشاريع الاستثمارية سنة 2014 بسبب انخفاض أسعار النفط والغاز الطبيعي في الأسواق العالمية وهذا ما انعكس بالسلب سنة 2015 اين وصل عدد المشاريع الاستثمارية الى أدني مستوى لها ببلوغها 790 مشروع استثماري فقط. هدا ما أدى بالحكومة لإصدار القانون رقم 16-09 المؤرخ في 03 أغسطس 2016 بشأن تشجيع الإستثمار حيث بلغ عدد المشاريع الاستثمارية سنة 2016 حوالي 7353 مليون دولار بزيادة قدرها 65.63% مقارنة بسنة 2015. لكن سرعان ما عادت للانخفاض سنة 2017 الى 1338 مليون دولار، لكن سرعان ما ارتفعت سنة 2018 لتصل إلى 9259 مليون دولار وهي أعلى قيمة يصل إليها حجم المشاريع الإستثمارية لتعود وتنخفض سنة 2019 إلى 2316 مليون دولار

III -4- أهم الدول المستثمرة في الجزائر

تتمثل أهم 10 دول مستثمرة في الجزائر في: هونج كونج، الصين، سنغافورة، فرنسا، مصر، تركيا، قطر، اسبانيا، سويسرا، واليابان بقيمة إجمالية تصل إلى 21056 مليون دولار بـ 188 مشروع تستحوذ عليه 152 شركة مستثمرة خلال الفترة من جانفي 2015 إلى ديسمبر 2019. وتكلفة الإستثمارات وعدد المشاريع والشركات لكل دولة مستثمرة تعبر لنا عن الحجم الذي تكتسبه كل دولة مستثمرة في السوق الجزائرية. والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم -03-: أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2015-2019

الدول	التكلفة مليون دولار	عدد المشاريع	عدد الشركات
هونج كونج	6000	1	1
الصين	3827	12	7
سنغافورة	3151	3	1
فرنسا	2266	16	15
مصر	2553	3	3
تركيا	714	2	2
قطر	666	1	1
اسبانيا	517	7	7
سويسرا	400	6	5
اليابان	385	3	2
أخرى	1576	134	108
المجموع	21056	188	152

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية، نشرة ضمان الإستثمار، الكويت، 2020.

من خلال الجدول السابق، تعتبر هونج كونج أول مستثمر في الجزائر بقيمة استثمارات تصل إلى 6000 مليون دولار بمشروع واحد، تليها الصين بقيمة استثمارات تصل إلى 3827 مليون دولار بـ 12 مشروع تستحوذ عليها 7 شركات وتعد الصين و اليابان من اهم الدول الاسيوية التي استثمرت في البناء والاشغال العمومية، متبوعة بسنغافورة بقيمة استثمارات تصل إلى 3151 مليون دولار، ثم فرنسا باستثمارات تصل إلى 2266 مليون دولار .بـ 16 مشروع تستحوذ عليهم 15 شركة ويرجع سبب استحواذها على اكبر عدد من المشاريع للقرب الجغرافي من جهة والارتباط التاريخي الاستعماري من جهة اخرى، واحتلت مصر المرتبة الخامسة من بين اهم 10 دول مستثمرة في الجزائر بقيمة استثمارات تصل إلى 1553 مليون دولار بـ 3 مشاريع تستحوذ عليها 3 شركات، أما تركيا فقد احتلت المرتبة السادسة بقيمة استثمارات تصل إلى 714 مليون دولار بمشروعين تستحوذ عليهم شركتين وقد تطورت الاستثمارات التركية في الجزائر في السنوات الأخيرة وتتركز استثماراتها في القطاع الصناعي وحسب بيانات رسمية لوكالة ترقية وتطوير الاستثمار فهناك 39مشروعا تم استكماله سنة 2018 وبلغت قيمة الاستثمارات 4.5 مليار دولار، ما ساهم في خلق 34 ألف وظيفة. وتنشط شركات التركية في الجزائر ضمن قطاعات عدة، أهمها توسيالي للحديد والصلب بوهران غربي البلاد، و"تايال" بشراكة مع "تايبا" التركية للنسيج بولاية غليزان. ، واحتلت قطر المرتبة السابعة بقيمة استثمارات تصل إلى 666 مليون دولار بمشروع واحد تشرف عليه شركة واحدة، واحتلت اسبانيا المرتبة الثامنة بقيمة استثمارات تصل إلى 517 مليون دولار بـ 7 مشاريع تشرف عليهم 7 شركات، واحتلت سويسرا المرتبة الثامنة بقيمة استثمارات تصل إلى 400 مليون دولار بـ 6 مشاريع استحوذت عليهم 5 شركات والمرتبة العاشرة احتلتها اليابان بقيمة استثمارات تصل إلى 385 مليون دولار بـ 3 مشاريع تشرف عليهم شركتين.

III -5- توزيع المشاريع الإستثمارية الجديدة الواردة إلى الجزائر حسب أنشطة الأعمال

تتوزع تكاليف المشاريع الإستثمارية الجديدة الواردة إلى الجزائر حسب مجموعة من الأنشطة خلال الفترة من 2015 إلى 2019 وهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم-04-: توزيع المشاريع الإستثمارية الجديدة الواردة إلى الجزائر حسب أنشطة الاعمال

الانشطة	التكلفة مليون دولار	عدد المشروعات
التصنيع	12833	42
الاستخراج	3450	2
اللوجستيات والتوزيع والنقل	3305	2
اعمال البناء	867	3
خدمات الاعمال	196	16
كهرباء	170	1
المبيعات والتسويق والدعم	114	19
التعليم والتدريب	42	4
التجزئة	3	19
الصيانة والخدمات	4	1

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية، نشرة ضمان الإستثمار، الكويت، 2020.

من خلال الجدول السابق ترتكز المشاريع من حيث العدد في نشاط التصنيع بتكلفة تصل إلى 12883 مليون دولار حيث بلغ عدد المشروعات 42 مشروع، يليها نشاط الاستخراج بتكلفة تصل إلى 3450 مليون دولار، ثم اللوجستيات والتوزيع والنقل بتكلفة تصل إلى 3305 بمشروعين، ثم اعمال البناء بتكلفة استثمارية تصل إلى 867 مليون دولار.

III -6 - توزيع تكلفة الإستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة

يبين الشكل التالي تكلفة الإستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة خلال الفترة من 2015 إلى 2019:

الشكل رقم-03-: توزيع تكلفة الإستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة للفترة (2015 - 2019)

مليون دولار

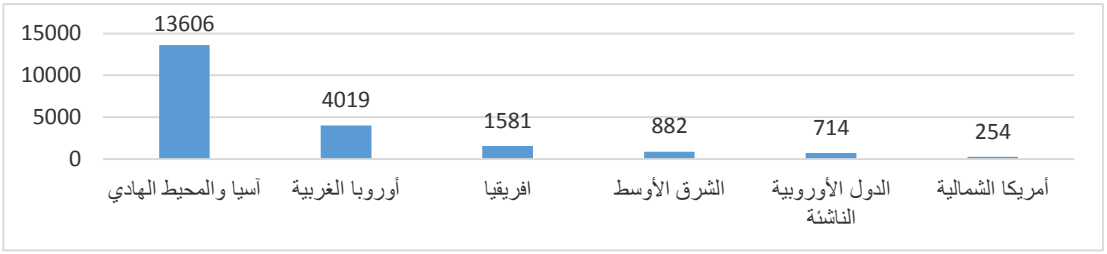

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية، نشرة ضمان الإستثمار، الكويت، 2020.

يعد إقليم آسيا والمحيط الهادي أهم مستثمر في الجزائر وفي مقدمتها الصين وتشكل الشركة الوطنية الصينية للأشغال والبناء (CSCEC) أهم قوة ضاربة لبكين في الجزائر، حيث تقوم بانجاز العديد من المشاريع على رأسها ميناء الجزائر الجديد الذي تقوم الصين بتمويله وفقا اتفاق إقراض طويل الأجل بحوالي 3 مليار دولار ، إلى جانب مشاريع انجاز البنى التحتية منها توسعة مطار الجزائر الدولي مع اهتمام الشركات الصينية بجعل الجزائر إحدى نقاط ارتكاز لتوسعها في إفريقيا كما نجد شركة صينية أخرى متغلغلة في السوق الجزائرية وهي مجموعة سيتيك المعروفة سابقًا بشركة الصين الدولية الاستئمانية للاستثمار (CITIC).

وهنج كونغ وسنغافورة و اليابان بتكلفة تصل إلى 13606 مليون دولار بحصة 65%، يليها إقليم أوروبا الغربية بتكلفة 4019 مليون دولار بحصة 19% غالبيتها في القطاع الصناعي وقطاع الطاقة. وتحصد كل من فرنسا و سويسرا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا على حصة الأسد في هذه المشاريع وتعد شركة توتال (**Total**) هي **شركة** نفط فرنسية وواحدة من أكبر ست **شركات** نفطية بالعالم من أهم الشركات مستثمرة في الجزائر، أما الدول الافريقية احتلت المرتبة الثالثة من حيث تكاليف الإستثمارات الواردة إلى الجزائر وفي مقدمتها مصر بتكلفة 1581 مليون دولار بنسبة 8% وتشكل Egyption General Petroleum Corporation أهم شركة مصرية ناشطة في الجزائر بتكلفة تقدر بـ 1404 مليون دولار، أما الشرق الأوسط فقد احتل المرتبة الرابعة وفي مقدمتها قطر والامارات بتكلفة 882 مليون دولار بنسبة 4%، والدول الأوروبية الناشئة في المرتبة الخامسة من حيث تكلفة الإستثمارات الواردة إلى الجزائر بتكلفة 714 مليون دولار بنسبة 3%، والمرتبة الأخيرة كانت من نصيب أمريكا الشمالية بتكلفة 254 مليون دولار بنسبة 1%. ونسبة الإستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة مبينة في الشكل التالي:

الشكل رقم-04-: نسبة الإستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة خلال الفترة (2015 - 2019)

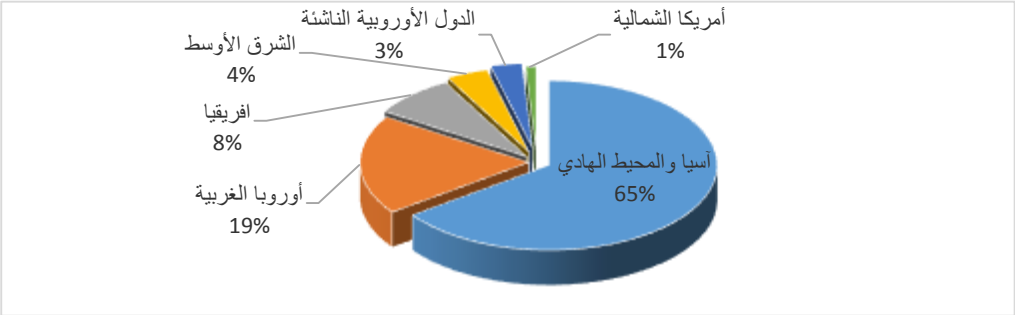

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية، نشرة ضمان الإستثمار، الكويت، 2020.

III -7- أهم خمس شركات مستثمرة في الجزائر

تعتمد الشركات المستثمرة في الجزائر على مجموعة من الاستراتيجيات التي تتبناها وتلتزم بها لفترة طويلة تتمثل أغلبها في دعم الأسواق الوطنية وتقديم خدمات وتوفير مناصب شغل للشباب الجزائري الباحث عن العمل، وأهم خمس شركات مستثمرة في الجزائر خلال الفترة من 2015 إلى 2019 مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم -05-: أهم خمس شركات مستثمرة في الجزائر

الشركة المستثمرة	التكلفة مليون دولار	عدد المشروعات
CITIC Group	6000	1
China state construction engineering corporation (CSCEC)	3300	1
in جموعة سيتيك المعروفة سابقًا بشركة **الصين الدولية الاستثمانية للاستثمار dorarna** (CITIC)	3151	3
total	1929	2
Egyption General Petroleum Corporation	1404	1

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية، نشرة ضمان الإستثمار، الكويت، 2020

استقطبت الجزائر خلال الفترة من 2015 إلى 2019 حوالي 152 شركة استثمرت في 188 مشروعا، تصدرتها مجموعة CITIC الصينية بتكلفة 6000 مليون دولار بمشروع واحد ثم China State Construction Engineering Corporation (CSCEC) وهي شركة صينية أيضا بتكلفة 3300 مليون دولار بمشروع واحد، واحتلت شركة Indorarna المرتبة الثالثة لأهم الشركات المستثمرة في الجزائر بتكلفة 3151 مليون دولار بـ 3 مشاريع استثمارية، ثم شركة Total (توتال) هي **شركة** نفط فرنسية وواحدة من أكبر ست **شركات** نفطية بالعالم بتكلفة 1929 مليون دولار بمشروعين استثماريين، واحتلت الشركة المصرية Egyption General Petroleum Corporation المرتبة الخامسة بتكلفة 1404 مليون دولار بمشروع واحد.

III -8- تطور المشاريع الإستثمارية حسب أهم عشر قطاعات

يبين الجدول التالي تطور مشاريع الإستثمارية لأهم 10 قطاعات:

الشكل رقم -05-: تطور المشاريع الإستثمارية حسب أهم عشر قطاعات للفترة (2015-2019)

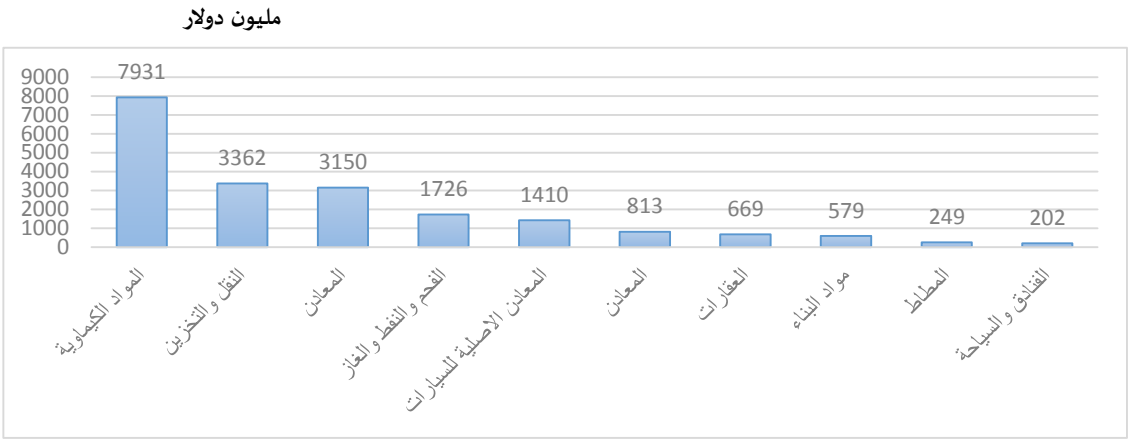

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية، نشرة ضمان الإستثمار، الكويت، 2020.

استقطب قطاع المواد الكيماوية أكبر الإستثمارات الأجنبية بتكلفة 7931 مليون دولار، ثم قطاع النقل والتخزين بـ 3362 مليون دولار، واحتل قطاع المعادن المرتبة الثالثة بتكلفة 3150 مليون دولار، في حين بلغت تكلفة الإستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الفحم والنفط 1726 مليون دولار محتلا بذلك المرتبة الرابعة، أما قطاع المعادن الأصيلة للسيارات فقد احتل المرتبة الخامسة وبلغت تكلفة الإستثمارات الأجنبية به 1410 مليون دولار، في حين احتل قطاع المعادن المرتبة السادسة من حيث استقطابه للاستثمار الأجنبي المباشر بتكلفة 813 مليون دولار، وكان قطاع الفنادق والسياحة آخر القطاعات المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر بتكلفة 202 مليون دولار.

IV- مؤشر ضمان جاذبية الإستثمار في الجزائر

هناك عدة مؤشرات لضمان جاذبية الإستثمار نجد منها:

IV- 1- مؤشر سهولة ممارسة الاعمال

يتم قياس سهولة ممارسة الاعمال في الإقتصاد بحجم الفجوة بين أداء ذلك الإقتصاد مع أفضل أداء تم رصده في كل المؤشرات وذلك لجميع الإقتصاديات المدرجة في مؤشر ممارسة الاعمال منذ 2005، ويتم اعتماد مقياس من 0 إلى 100 حيث يمثل 0 أدنى أداء و100 أفضل أداء. ويتم ترتيب الدول المدرجة في مؤشر سهولة ممارسة الاعمال من 1 وهو أفضل أداء إلى 190 وهو أسوء أداء (المؤسسة العربية لضمان الإستثمار

وائتمان الصادرات، 2020). تشترك الإقتصاد ات التي تحرز أعلى الدرجات في سهولة ممارسة الأعمال التجارية في العديد من السمات، بما في ذلك الاستخدام الواسع للأنظمة الإلكترونية. وكان لدى البلدان العشرين الأفضل أداءً منصات على الإنترنت لتأسيس الشركات وتقديم الإقرارات الضريبية ونقل الملكية (البنك الدولي، 2021).

الشكل رقم-06-: مؤشر أداء الاعمال من 2011 إلى 2020

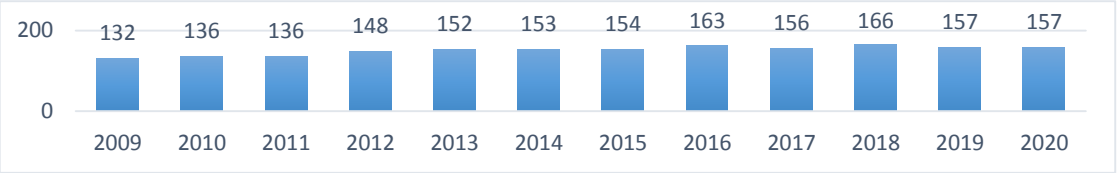

Source : Trading Economics sur le site**:** https://ar.tradingeconomics.com/algeria/ease-of-doing-business

يُعتمد في تصنيف مؤشر الاعمال على عدة مؤشرات تتعلق ببدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء والحصول على الكهرباء، وتسجيل الملكية والحصول على الائتمان وحماية المستثمرين ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وسرعة تسوية العقود. واحتلت الجزائر المرتبة 157 من 190 دولة برصيد 48.6 من 100 سنة 2020 من حيث مؤشر الاعمال، وهي نفس المرتبة التي احتلتها سنة 2019. في حين احتلت المرتبة 166 من 190 سنة 2018. وفي نفس السنة احتلت الجزائر المرتبة 145 من حيث بدء النشاط التجاري، والمرتبة 146 من حيث استخراج تراخيص البناء، أما الحصول على الكهرباء فجاءت الجزائر في المرتبة 120، تسجيل الملكية في المرتبة 163، وتذيلت الترتيب من حيث مؤشر الحصول على الائتمان في الرتبة 177، أما حماية المستثمرين الذين يشكلون أقلية فجاءت في المركز 170، دفع الضرائب 157، التجارة عبر الحدود 181، إنقاذ العقود 103، وتسوية حالة الإعسار 71. ومن خلال ارقام هذا المؤشر نلاحظ أن الجزائر في المراتب الأخيرة مقارنة مع باقي دول العالم وهي في أدنى الدرجات في سهولة ممارسة الأعمال التجارية. أما رصيد مؤشر أداء الاعمال من 2016 إلى 2020 فهو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم-07-: رصيد مؤشر أداء الاعمال من 2016 إلى 2020

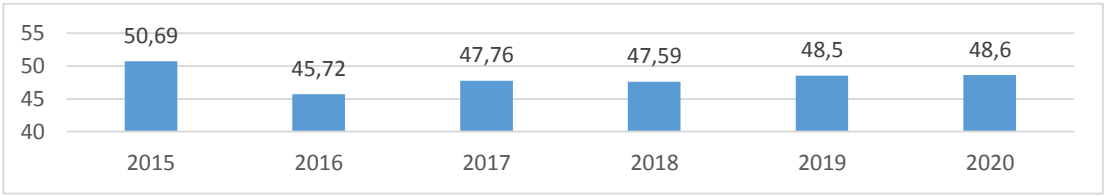

المصدر: البتك الدولي على موقعه https://arabic.doingbusiness.org/ar/data تاريخ الاطلاع 2020/02/15.

من خلال الشكل السابق يتضح لنا أن الجزائر تسجل أداء تحت المتوسط فهي لم تتخطى 50 من 100 خلال السنوات من 2016 إلى 2020 إلا في 2015 اين سجلت 50.69 من 100 نقطة وهو أداء متوسط. ورغم الإصلاحات التي قامت بها في السنوات الأخيرة الا انها لم تكن كافية لتحسين هذا المؤشر وحافظت على مركزها 157 عالميا وهذا ما يوضحه رصيد مؤشر أداء الأعمال منذ 2016 الى 2020 خاصة مع انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية سنة 2015، بالإضافة الى الأوضاع السياسية غير مستقرة بداية 2019.

IV- 2- مؤشر البيئة المؤسسية

يتكون هذا المؤشر من 6 مؤشرات هي: مؤشر المشاركة والمحاسبة، مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف، مؤشر فعالية السياسات والإجراءات الحكومية، مؤشر نوعية الأطر التنظيمية، مؤشر سيادة القانون، مؤشر السيطرة والفساد، وتغيرات هذه المؤشرات مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم-05-: مؤشر البيئة المؤسسية لضمان جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر

المؤشرات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المشاركة والمحاسبة	17.54	18.48	20.19	22.54	23.94	25.12
الاستقرار السياسي وغياب العنف	13.27	11.85	10.43	9.48	12.8	9.52
فعالية السياسات والإجراءات الحكومية	35.41	38.76	36.02	35.07	35.07	35.1
نوعية الأطر التنظيمية	12.92	9.57	9.95	9	11.85	8.17
سيادة القانون	23.22	26.54	24.41	26.76	30.99	24.04
السيطرة على الفساد	33.49	36.67	35.07	37.44	39.34	32.21
المؤشرات	2015	2016	2017	2018	2019	
المشاركة والمحاسبة	24.63	23.65	23.15	21.67	20.20	
الاستقرار السياسي وغياب العنف	11.9	12.83	16.19	18.1	13.81	
فعالية السياسات والإجراءات الحكومية	35.58	35.58	30.77	37.02	33.65	
نوعية الأطر التنظيمية	10.58	10.10	10.58	8.17	7.69	
سيادة القانون	19.23	18.75	19.23	22.12	20.67	
السيطرة على الفساد	29.81	27.88	30.29	28.37	29.33	

Source : Worldwide Governance Indicators sur site
http://info.worldbank.org/governance/wgi/Home/Reports

تُصنف أي دولة وفق النسب المئوية للمؤشرات وتتراوح بين (0-100)، فكلما اقتربت من 100 يكون الحكم رشيدا بالنسبة للمؤشرات الخمس: الاستقرار السياسي، فعالية الحكم، الجودة التنظيمية، حكم القانون، مراقبة الفساد. وتقسم المؤشرات إلى خمس مستويات من الإدارة الرشيدة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم-06-: مستويات الحكم الراشد

الدرجة	أعلى من 75%	75%-50	50%-25	25%-10	أقل من 10%
المستويات	ممتاز	جيد	متوسط	ضعيف	ضعيف جدا

Source: The wordwide governance indicators 2018, Update the word bank. Aggregate Governance Indicators 1996-2017 . www.govindicators.org

من خلال الجدول السابق لتغيرات مؤشرات الحكم في الجزائر من 2009 إلى 2019 نستنتج:

- **بالنسبة مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في الجزائر**

عرف هذا الأخير تذبذبا خلال الفترة من 2009 إلى 2019 وسجل هذا المؤشر مستوى ضعيف جدا خلال الفترة من 1998 إلى 2004، وهي الفترة التي تلت العشرية السوداء والتي امتازت بالتقلب ليتحسن هذا المؤشر قليلا ويحصل على مستوى ضعيف للفترة من 2009 إلى 2019.

- **بالنسبة لمؤشر فعالية السياسات والإجراءات الحكومية**

شهد هذا المؤشر تذبذبا أيضا في الفترة الممتدة من 1998 إلى 2000، حيث سجل مستوى ضعيف لم يتجاوز 25%، أما الفترة الممتدة من 2009 إلى 2019 فقد سجل تحسن واستقرار ملحوظ حيث تجاوز مستوى 25% ليدخل في مستوى متوسط.

- **بالنسبة لمؤشر نوعية الأطر التنظيمية**

شهدت الفترة من 1998 إلى 2000 مستوى متدني لهذا المؤشر لم يتعدى 25% وبذلك حصلت الجزائر على مستوى ضعيف ليتحسن قليلا خلال الفترة من 2002-2007 ليدخل بذلك في مستوى متوسط، حيث تجاوز 25% ليعود إلى التدهور من جديد خلال الفترة من 2007 إلى 2019 ويتأرجح بين مستوى ضعيف وضعيف جدا.

- **بالنسبة لمؤشر سيادة القانون**

شهدت الفترة من 1998 إلى 2000 مستوى ضعيف جدا لهذا المؤشر ليتحسن خلال الفترة من 2002 إلى 2006 ويصعد إلى مستوى متوسط متجاوزا 25% لكن سرعان ما عاد للتدهور بنزوله إلى مستوى ضعيف خلال الفترة من 2007 إلى 2019، والتي تخللتها بعض التحسينات كسنة 2010 أين وصل المؤشر إلى 26.54 وبالتالي صعد إلى مستوى متوسط، وكذلك سنتي 2012 و2013 بوصول المؤشر إلى 26.76% و30.99% على التوالي.

- **بالنسبة لمؤشر السيطرة والفساد**

شهد هذا المؤشر مستوى ضعيف خلال الفترة من 1998 إلى 2002 ليشهد تحسن تدريجي ويستقر بوصوله لمستوى متوسط خلال الفترة من 2003 إلى 2019.

وعليه فان ضعف ترتيب الجزائر في مؤشرات الحكم الراشد، أدى إلى انتشار حالة الشك لارتفاع مستويات الفساد، وضعف سيادة القانون، وعبء الجهاز الإداري وضعف استجابته لرغبات المستثمرين، نتيجة انتشار البيروقراطية والتعقيدات والعقبات على مستوى الإدارات الحكومية التي يتعامل معها المستثمرين الأجانب. هذا ما أدى الى عزوف المستثمر الأجنبي على الاستثمار في الجزائر مقارنة مع باقي الدول.

IV- 3- مؤشر الاستقرار الكلي

يعد الاستقرار الكلي عنصرا مهما لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر حيث يتم قياسه وفق عدة متغيرات أساسية، من بينها معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل التضخم، نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما سنبينه في النقاط التالية:

IV- 3- 1- تقلب معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

يعد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مؤشر للتعبير عن الأداء الإقتصاد ي الوطني على المدى الطويل. فيضع في اعتباره تغييرات الأسعار الناتجة عن التضخم. هذا معناه أنه إذا كان التضخم موجبًا، سيكون الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أقل من الاسمي، والعكس بالعكس بدون تعديل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وقد يؤدي التضخم الموجب إلى تضخيم قيمة الناتج المحلي الإجمالي إذا تم حسابه بالقيمة الاسمية فقط (مفاهيم، 2021). يستخدم علماء الإقتصاد بيانات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في تحليل الإقتصاد الكلي وتخطيط إجراءات البنك المركزي، والفارق الرئيسي بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والاسمي هو تعديل الأسعار حسب التضخم. ويمكن توضيح تقلبات الناتج المحلي الإجمالي من 2009 إلى 2020 في الشكل التالي

الشكل رقم-08-: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 2009 إلى 2020

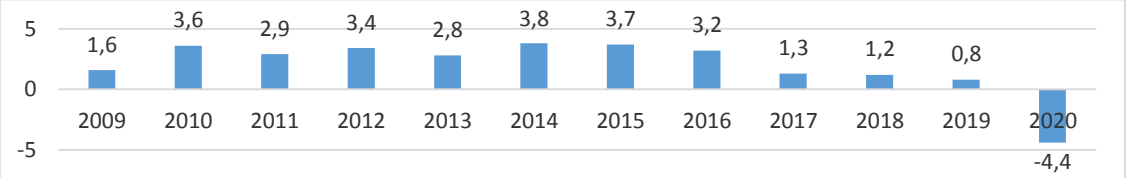

المصدر: البنك الدولي على الموقع: https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG تاريخ الاطلاع 2020/02/13.

من خلال الشكل السابق نلاحظ ان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة من 2009 إلى 2020 شهد عدة تقلبات، فقد سجلت سنة 2009 معدل 1.6، في حين ارتفع سنة 2010 ليسجل 3.6 ثم انخفض مرة أخرى إلى 2.9، وهكذا بقي يتأرجح صعودا ونزولا، ويعود سبب ذلك إلى استمرار اعتماد الجزائر على الصادرات النفطية بالدرجة الأولى وهذا ما يجعل نمو الإقتصاد الوطني مرهون بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية. نظرا لتداعيات الناتجة عن وباء كوفيد-19 الذي انعكس على القطاع غير النفطي نتيجة حالات الإغلاق التي شهدتها الأنشطة الإقتصادية، هذا ما أدى الى انخفاض الناتج النفطي في ظل تراجع مستويات الطلب عليه والتزام الجزائر باتفاق "أوبك+" لخفض كميات الإنتاج، وهو ما أسفر عن تراجع في مستويات الإنتاج من النفط الخام بنسبة 12 % سنة 2020، حيث تراجع الإنتاج من 1023 ألف برميل يوميا 2019 إلى 899 ألف برميل يومياً في عام 2020. أدت هذه العوامل إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.4%.

IV- 3- 2- معدل التضخم

يبين الجدول التالي تغيرات معدلات التضخم من 2009 إلى 2020، حيث انه كلما كانت معدلات التضخم مرتفعة كانت مؤشرا لعدم جاذبية البلد للاستثمار الأجنبي المباشر، كما يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للنقود، وبالتالي القيمة الحقيقية للاستثمار الأجنبي داخل الدولة، أي يرفع من مستوى عدم التأكد بالنسبة للمستثمرين بشأن استثماراتهم والعوائد المتوقعة منها مستقبلا (المؤسسة العربية للضمان، 2018). وكلما انخفضت هذه المعدلات كلما كانت عاملا على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر:

الشكل رقم-09-: تغيرات معدل التضخم من 2009 إلى 2020

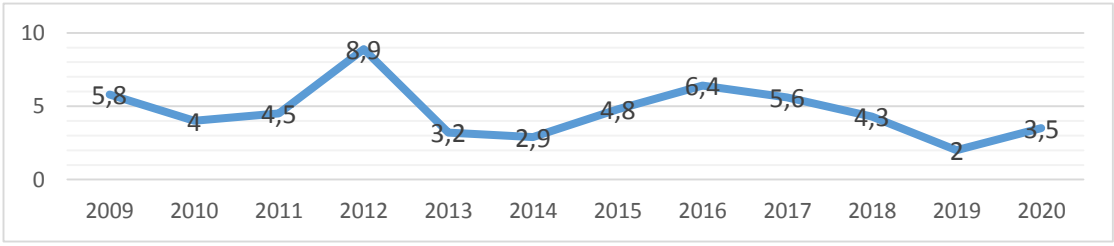

المصدر: البنك الدولي على الموقع: https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG تاريخ الاطلاع 2020/02/13.

شهدت معدلات التضخم تغيرات كثيرة من 2009 إلى 2020 بين الارتفاع والانخفاض وكان أبرزها سنة 2012، أين ارتفعت معدلات التضخم إلى 8.9%، وكان اقلها سنة 2019 بـ 2%، إلا أنه خلال سنة 2020 عاود هذا المؤشر الصعود بسب الأوضاع الصحية التي يمر بها العالم والجزائر. ارتفع معدل التضخم بحوالي 42.2 % خلال سنة 2020 مقارنة بسنة 2019. وهذا بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية واللحوم والمشروبات، والملابس والأحذية، والأثاث والمفروشات، والنقل والاتصالات، والتعليم والثقافة والترفيه، والصحة، والسكن.

وقد بلغ معدل التضخم خلال شهر جانفي 2021 حوالي 2.36% وارتفع معدل التضخم في جوان 2021 الى 4.12 %. تحاول الحكومة الجزائرية تقليص واردات السلع من بينها الغذائية، من أجل تقليص فاتورة الواردات وتقليص الانفاق العام، خاصة مع تراجع مداخيل النفط والغاز.

2021 و2022، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 9.2 % و4.3% خلال سنتي 2021 و2022 على التوالي يأتي ذلك في ضوء التحديات التي تواجه تنظيم الأسواق الداخلية، والتأثيرات الناتجة عن تذبذب الظروف المناخية وأثرها على الإنتاج الزراعي. وكذا أثر التغيرات في الأسعار العالمية للنفط، ومدى تذبذب أسعار صرف كل من الدولار واليورو باعتبارهما العملتين الرئيستين في المعاملات التجارية للجزائر (صندوق النقد العربي، 2021، ص2)

IV- 3- 3- الدين الإجمالي الحكومي وفائض أو عجز الموازنة العامة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

إن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في الإقتصاد هي النسبة بين الدين الحكومي للبلد والناتج المحلي الاجمالي. تشير نسبة الدين المنخفضة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى الإقتصاد الذي ينتج ويبيع السلع والخدمات الكافية لسداد الديون دون تكبد المزيد من الديون.

الشكل رقم-10-: فائض أو عجز الموازنة العامة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

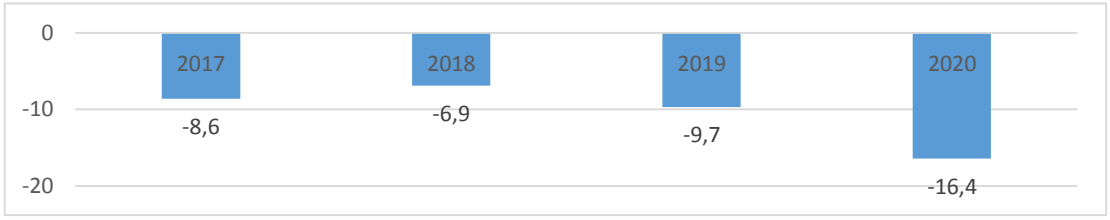

المصدر: البنك الدولي على الموقع:https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG تاريخ الاطلاع 2020/02/13.

سجلت الجزائر عجز في الموازنة العامة خلال السنوات من 2017 إلى 2020 وبلغت اعلاها سنة 2020 بسبب الأوضاع الصحية التي تمر بها البلاد شهدت الخزانة العامة انخفاضا كبيرا خلال السنوات الأخيرة بسبب تذبذب أسعار النفط والغاز في الأسواق العالمية لان مصدر تمويل الخزينة العمومية هو النفط والغاز، اما خلال سنتي 2019 و2020 فقد ازدادت الأوضاع سوءا بسبب تفشي وباء كوفيد -19 اين شهدت القطاعات الاقتصادية تدهورا بسبب حالة الاغلاق من جهة وزيادة النفاقات العامة من جهة أخرى بسبب الإعانات التي وجهتها الدولة لبعض المواد الاساسية.

وقد تضمن قانون المالية العامة لعام 2021 العديد من الإصلاحات التي تستهدف تشجيع القطاع الخاص وضمان الاستدامة المالية، وبناء اقتصاد قوّي، متنوّع يرتكز على قطاعات متعددة وليس على قطاع واحد شملت من بينها إعفاءات ضريبية لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي. من خلال إعفاء المستثمرين الأجانب العاملين من إلزامية الشراكة مع طرف محلي باستثناء قطاعات استيراد المواد الأولية والبضائع الموجهة إعادة البيع على حالها(، وتشجيع الشركات التي تقوم بتصدير السلع والخدمات وتوفير النقد الأجنبي)عبر إعفاء "دائم" في مجال الضريبة على الدخل الإجمالي، ومنح مزايا ضريبية لحفز حاضنات الأعمال من خلال إعفاء من الرسم على النشاط المهني و الضريبة على فوائد الشركات أو الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة سنتين وإعفاء التكوين الرأسمالي لها من الضريبة على القيمة المضافة، وتشجيع الشركات على إدراج أسهمها في البورصة عبر إعفاء من ضريبة الشركات لمدة خمس سنوات، إلى جانب إجراءات لتشجيع التكوين

الرأسمالي والحد من الواردات. كما تضمنت الإصلاح كذلك سياسات للتحول من الدعم العام للأسعار والخدمات إلى الدعم الموجه للفئات الهشة (صندوق النقد العربي، 2021، ص 4). أما الدين الإجمالي فهو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم-11-: الدين الإجمالي الحكومي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

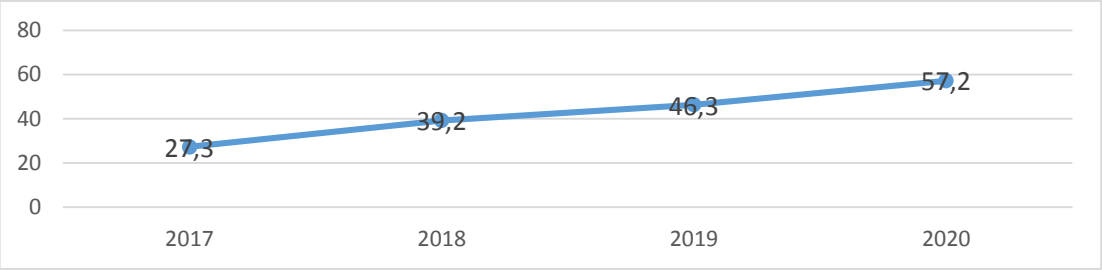

المصدر: البنك الدولي على الموقع: https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG تاريخ الاطلاع 2020/02/13

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن الدين الإجمالي الحكومي في ارتفاع مستمر حيث بلغ سنة 2017 نسبة 27.3% ليصل سنة 2020 إلى 57.2%، وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما أثر على ضمان جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر. وقد تضمن قانون المالية العام – إصلاحات في إدارة الدين العام من خلال ايجاد مصادر تمويل بدلية للإقتصاد مثل اصدار الصكوك وتطوير سوق الأسهم والسندات بإعادة إحياء بورصة الجزائر وفق قواعد جديدة. تطوير وتنشيط سوق السندات (صندوق النقد العربي، 2021، ص5).

IV- 3- 4- رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

يبين الشكل التالي تغيرات رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

الشكل رقم -12-: رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

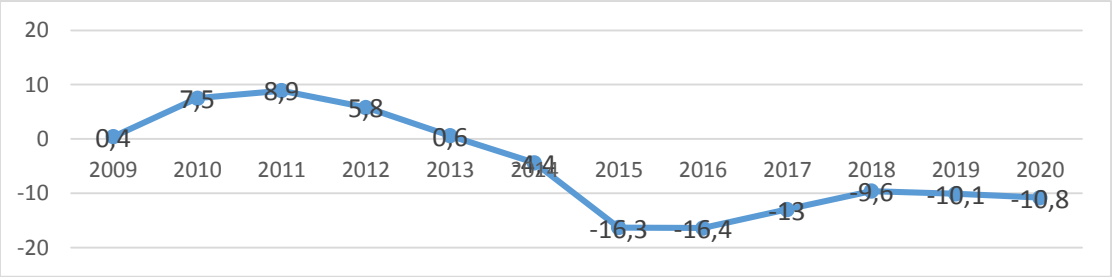

المصدر: البنك الدولي على الموقع:https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG تاريخ الاطلاع 2020/02/13

شهد ميزان الحساب الجاري تدهورا كبيرا منذ سنة 2014 ليصل إلى أدنى مستوياته سنة 2015 ورغم تحسنه الا انه مزال يحقق نسبا سالبة وهذا ما يؤثر على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

V- الخاتمـــــــــــــة :

الإستثمار الأجنبي المباشر هو نوع من الإستثمارات التي تعكس حصول كيان مقيم وهو المستثمر الأجنبي؛ على مزايا وأرباح ومصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة بالإضافة إلى تمتع المستثمر بنفوذ في إدارة المؤسسة.

وتعتبر جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر من المفاهيم المعقدة والمتعددة التي تعتمد على مؤشرات عديدة مرتبطة بالمقومات الرئيسية لاقتصاد أي دولة. ونتيجة للتغيرات الإقتصادية العالمية ازداد الاهتمام بجذب

الإستثمار الأجنبي المباشر كأداة لتحقيق التنمية الإقتصادية والاجتماعية. والجزائر كغيرها من الدول سعت إلى بذل كل الجهود لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير البيئة التشريعية والإقتصادية والقانونية.

1.V. نتائج البحث

من خلال دراستنا لملامح المناخ الإستثمار ي في الجزائر ومؤشرات ضمان جذب الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة من 2010 إلى 2019 توصلنا إلى النتائج التالية:

- تعتبر تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر أحد الركائز الأساسية للنمو الإقتصاد ي لهذا تسعى معظم دول العالم لجذب الإستثمار الأجنبي؛
- يتمثل دور الحكومة الجزائرية لجذب الاستثمار الأجنبي في وضع اطار تنظيمي مناسب ومحفز يعمل على تحسين صورة الجزائر لدى المستثمرين الاجانب؛
- الإستثمار الأجنبي المباشر يساهم بشكل كبير في نقل التقنية والتكنولوجية المتقدمة والمهارات الفنية والأساليب الحديثة وتطوير البنى التحتية للنفاذ للأسواق العالمية، كما تعتبر مؤشرات ضمان جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من المؤشرات المهمة التي توضح الوضع الإستثماري لأي دولة؛
- يتطلب تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر تدخلا من الحكومة الجزائرية بشكل صارم من خلال توفير بيئة اقتصادية مستقرة وتهيئة بيئة تشريعية مشجعة على الاستثمار؛
- بالنسبة للحوافز الضريبية التي تبنتها الدولة لا يمكن اعتبارها وحدها كأساس لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بل لابد من توافر حوافز أخرى أكثر أهمية كسهولة الإجراءات الإدارية وضرورة الاهتمام بالبنى التحتية وحماية المستثمرين الأجانب من الاحتكار؛
- رغم الجهود المتنوعة للخروج من التبعية النفطية الا انه مازال عنصرا مهما في تحديد مسار النمو الإقتصادي، وهذا ما انعكس على الناتج المحلي الحقيقي خاصة مع انخفاض أسعاره في الأسواق العالمية مع انتشار جائحة كورونا؛
- ظهور انعكاس تراجع أسعار النفط على الميزانية الحكومية حيث أثر ذلك على النمو الإقتصاد ي؛
- شهدت معدلات التضخم تأرجحا بين الصعود والنزول خلال فترة الدراسة، الا ان سنة 2020 شهدت ارتفاعا مقارنة مع سنة 2019 بسبب الأوضاع الصحية التي يشهدها العالم وهذا يؤثر على جذب الإستثمار الأجنبي، فكلما كانت معدلات التضخم مرتفعة انعكس ذلك على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر؛
- شهد الحساب الجاري للاقتصاد الوطني تدهورا ملحوظا في السنوات الأخيرة وزاد تدهورا مع الأوضاع الصحية، وهذا يؤثر سلبا على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر؛
- بالنسبة لأداء مؤشر الاعمال فنلاحظ أن الجزائر سجلت أداء تحت المتوسط واحتلت بذلك المراتب الأخيرة في الترتيب العالمي، وهذا ما يفسر عدم جاذبية الإقتصاد الجزائري للاستثمار الأجنبي؛
- مازالت مؤشرات الحكم الراشد ضعيفة وتنقصها العديد من العوامل كبطء في الإصلاحات الاقتصادية خاصة المالية والمصرفية وكثرة البيروقراطية وتفشي الرشوة والفساد الى جانب مشكل العقار الصناعي وتعطل برامج الإصلاح، كل هذه العوامل تدعو الى الإسراع في الإصلاحات التي سطرتها الدولة؛

- رغم سعي الجزائر إلى تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر استنادا للموارد الطبيعية التي تزخر بها الجزائر وتوافر الايدي العاملة الرخيصة الا انها مازالت بعيدة عن جذب تدفقات الإستثمار المباشر؛
- رغم الإصلاحات الإقتصادية التي باشرتها الجزائر منذ التسعينات من القرن الماضي مع الانفتاح على العالم الخارجي والقوانين والتشريعات التي سنتها، إلا أن ذلك لم يساعدها على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر؛

2.V. مقترحات البحث

- مواصلة تنفيذ الإصلاحات التي تهدف لتسريع النمو الإقتصاد ي وتنويع الصادرات وتشجيع الإستثمار؛
- الحفاظ على المؤشرات الإقتصادية وتحسين البنى التحتية لاستقطاب الإستثمار الأجنبي؛
- البحث عن نقاط القوة وتعزيزها وازالة كل ما يعمل على إعاقة عملية التنمية الإقتصاد ية؛
- العمل على محاربة الفساد وتعزيز الاستقرار السياسي من اجل جذب الإستثمار الأجنبي؛
- العمل على دعم المناخ الإستثمار ي وتعزيز مقوماته وتفعيلها، والعمل على تطوير قوانين الإستثمار وجعلها أكثر استقرارا.

V- الإحـــالات والمراجـــع :

المؤلفات:

قدي عبد المجيد. (2003). *المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

كمال عليوش قربوع .(1999) .*قانون الإستثمار في الجزائر* .الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية.

لطرش الطاهر .(2001) .*تقنيات البنوك* .الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية.

ماجد احمد عاطا الله. (2010). *ادارة الإستثمار* . الاردن: دار اسامة للنشر والتوزيع.

حسين عمر. (1991). *الموسوعة الإقتصاد ية*. جمهورية مصر العربية: دار الفكر العربي.

الأطروحات:

بعداش عبد الكريم. (2009). الإستثمار الاجنبي المباشر وآثاره على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005. 48. (كلية العلوم الإقتصاد يةوعلوم التسيير جا معة الجزائر اطروحة الدكتوراه تخصص النقود و المالية، المحرر) الجزائر، علوم الإقتصادية و علوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر.

بن لخضر عيسى. (2019). سياسات تمويل الإستثماراتفي الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة 1988-2015. 51-52. سيدي بلعباس، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة جلالي ليابس اطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد مالي.

فوضيل فارس .(1998) .الإستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية حالة الجزائر .126 .الجزائر ,معهد العلوم الإقتصاد ية ,الجزائر :جامعة الجزائر، رسالة ماجستير .

جوامع لبيبة. (2015). أثر سياسات الإستثمار في جذب الإستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية دراسة مقارنة: الجزائر، مصر والسعودية 2000-2012. 42. بسكرة، قسم العلوم الإقتصاد ية، الجزائر: كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة اطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصاد ية.

المقالات:

معلول سفيان .(2017, 04) .جاذبية البلدان العربية للاستثمار الاجنبي المباشر، دراسة تشخيصية حسب مؤشر قياس محددات الإستثمار .*دراسات اقتصادية*.09 .p ,(36)

حسان خضر .(2004, 10) .الإستثمار الاجنبي المباشر تعاريف وقضايا) .ا .ا .للتخطيط (.Éd ,*سلسلة* جسر *التنمية*.7-6 .pp ,(33)

شيبي عبد الرحيم، شكوري محمد. (2009). معدل الإستثمار الخاص في الجزائر. *الملتقى الدولي حول القطاع الخاص في التنمية تقييم واستشراف*. بيروت لبنان: العهد العربي للتخطيط.

المؤسسة العربية للضمان. (2018). مناخ الإستثمار في الدول العربية مؤشر ضمان لجاذبية الإستثمار .

بن حمودة محبوب، بن قانة اسماعيل .(2007) .;أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الإستثمار الاجنبي .pp ,(5)5 . 61-68. Récupéré sur https://www.asjp.cerist.dz/en/article/887

المداخلات: الاسم الأخير، ثم الاسم الأو ل للمؤلف(ة)، (تاريخ انعقاد المؤتمر)، عنوان المداخلة، عنوان المؤتمر، الجامعة، البلد؛

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ,2007) .جانفي .(14المرسوم التنفيذي رقم 08-07المؤرخ في 11يناير 2007.*الجريدة الرسمية*.9 ,(4)

مواقع الانترنيت:

الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة Récupéré sur .(2016) .
https://www.caci.dz/ar/Nos%20Services/Commerce%20exterieurs/Pages/Investissement-direct-%C3%A9tranger-(IDE).aspx

البنك الدولي/https://data.albankaldawli.org Récupéré sur .(2021) .

مفاهيم(2021). Récupéré sur https://mafaheem.info/?p=421 :

وزارة الصناعة .(2020) .*وزارة الصناعة*/https://www.mdipi.gov.dz Récupéré sur .